

## أردوغان يستنجد ببولتين بعد حصار قواته في ريف حماة

### الوجود التركي يفقد تأثيره أمام تقدم الجيش السوري

في الداخل، كما أن انقراض تخشني من سحب النقطتين سيزيد من انهيار معنويات الفصائل المقاتلة والجهادية المنتشرة في باقي المناطق، ويقدم صورة على أنها تنازلت عن دعمها.

ووجد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو تأكيداً من بيروت الجمعة أن جنود بلاده لن يغادروا نقطة المراقبة المطوقة في مورك. وقال أوغلو في تصريحات للصحافيين في مقر وزارة الخارجية على هامش زيارته للبنان "لسنا هنالك لأننا لا نستطيع المغادرة، ولكن لأننا لا نريد المغادرة". نافياً أن تكون القوات التركية في بلدة مورك "معزولة". وقال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن، إن "قوات النظام انتشرت في مورك وكامل ريف حماة الشمالي من دون أن تتعرض لنقطة المراقبة التركية". وأوضح أنها "باتت محاصرة بشكل كامل ولم يعد لها أي مخرج". إلا أن أوغلو شدد للصحافيين في بيروت على أن هذه النقطة "ليست مطوقة وليس بإمكان أحد أن يعزلها". قائلًا في الوقت ذاته إن "قوات النظام تقود أنشطة في محيطها". وأفاد "ناقش هذه المسألة مع روسيا وإيران".

ويرى مراقبون أن تركيا تبدو في موقف صعب جداً، في ظل شعور بتفوق الجانب الروسي والسوري في معركة التحدي في ريف حماة، وكانت تركيا قد حاولت قبل أيام إنقاذ الفصائل لخلق حالة من التوازن بإرسال نحو 50 مدرعة ودبابات محملة بالذخائر على ريف إدلب الجنوبي، وقوبلت هذه الخطوة برد حاسم من خلال استدعاء سلاح الجو الروسي والسوري للربط، ما أوقف تقدمهم.

ويراهن أردوغان على الاجتماع الذي ستحتضنه أنقرة في 16 سبتمبر، وقبلها على زيارته إلى موسكو لتعويض خسائرها العسكرية سياسياً، ولكن محللين يرون أن الطرفين الروسي والإيراني لن يمنحها الفرصة، خاصة مع مراعاة الجيش السوري للإنجازات إلى حين موعد الاجتماع الموعد.

ويتوقع المحللون أن يواصل هجومه في إدلب في الفترة المقبلة، ويقول الباحث المواكب للشأن الروسي سامويل راماني "أرى الأمل يواصل هجومه مستفيداً من الزخم الحالي، وسيسيطر على المزيد (من المناطق) في إدلب".

وتعتبر إدلب آخر معاقل الفصائل المعارضة والجهادية وفقدانها سيعني خسارة كل أوراق المساومة على طاولة التسوية السياسية. وتشهد سوريا نزاعاً تسبب منذ اندلاعه في 2011 بمقتل أكثر من 370 ألف شخص.

ووضع تقدم الجيش السوري في الآونة الأخيرة الجنود الأتراك المتمركزين في ريف حماة الشمالي في مرمى النيران وتسبب في نزوح مئات الآلاف، الأمر الذي لا يهدد فقط بتفويض آمال النظام التركي في إبقاء سيطرته على شمال غرب سوريا عبر الجماعات الجهادية التي يدعمها، بل وأيضاً يعرض بلاده لموجة لجوء غير مسبوق، في الوقت الذي يواجه فيه انتقادات داخلية متزايدة بسبب احتضانه لمئات الآلاف من اللاجئين السوريين واعتماد سياسة الأبواب المفتوحة أمامهم منذ اندلاع الأزمة.

وسيسيطر الجيش السوري، الجمعة، على عدة بلدات وقرى عدة في ريف حماة الشمالي ومنها مورك ومحيطها، حيث توجد نقطة المراقبة التركية التاسعة، التي أنشأتها تركيا بموجب اتفاق سوتنسي الذي جرى التوصل إليه في سبتمبر الماضي.



ويقتضي الاتفاق إلى جانب نشر نقاط مراقبة تركية بإنشاء منطقة عازلة بعرض أكثر من 20 كلم، وسحب الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من الفصائل المقاتلة، وانسحاب الجماعات الجهادية الممثلة في هيئة تحرير الشام إلى الحدود التركية. ولم تنفذ تركيا، المعنية الأساس بتطبيق الاتفاق، أي بند منه باستثناء نشر 12 نقطة مراقبة فيما يبدو أن هدفها هو تعزيز حضورها في المنطقة واستغلال الاتفاق لإضفاء نوع من الشرعية على هذا الوجود، وأيضاً لمنع أي تدخل عسكري، على أساس أن موسكو لن تسمح بأي مواجهة مباشرة بين أنقرة ودمشق.

ويقول محللون إن تغطتي المراقبة الموجودتين في ريف إدلب الجنوبي وريف حماة الشمالي لم يعد لوجودهما أي تأثير أو فائدة، ولا يرجح أن يقدم الجيش السوري على التعرض لهما.

وبلغت هؤلاء إلى أن الإصرار التركي في الحفاظ على نقطة المراقبة في مورك إلى جانب النقطة العاشرة في شير مغار، لا يبدو أن يكون محاولة لحفظ ماء الوجه في ظل توضع صورة النظام التركي

في ريف حماة الشمالي بسيطرته، الجمعة، على عدد من البلدات بينها مورك حيث توجد أكبر نقطة مراقبة تركية باتت محاصرة اليوم بشكل كامل، وهو ما دفع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الاتصال بنظيره الروسي فلاديمير بوتين في محاولة لحماية جنوده المطوقين، وحفظ ماء الوجه.

وأعلنت الرئاسة التركية أن أردوغان سيقيم زيارة إلى موسكو في 27 أغسطس الجاري، فيما بدا أن الهدف هو تقديم عرض جديد، لتجنب المزيد من الخسائر والحصول على ضمانات بشأن نقاط المراقبة.

وكانت تركيا تعتقد أن وجود نقاط مراقبة تابعة لها منتشرة في ريف حماة الشمالي ومحافظة إدلب من شأنه أن يحول دون أي اندفاع عسكري تستهدف المشهد القائم في المنطقة. بيد أن حسابات أنقرة أتت معاكسة لتوجهات موسكو التي حسمت أمرها باتجاه إنهاء ما تعتبره وضعاً شاذاً ببقاء الجماعات الجهادية.

وتستشعر تركيا أن أهداف موسكو ودمشق من العملية العسكرية التي انطلقت منذ أبريل الماضي وتشهد في الأيام الأخيرة زخماً كبيراً، تتجاوز مجرد رسم حدود المنطقة العازلة التي تم الاتفاق عليها سابقاً بالقوة إلى نية الحكومة السورية استعادة السيطرة على كامل إدلب ومحيطها.

وتعكس تصريحات الرئيس التركي لنظيره الروسي وجود هذه المخاوف، حيث قال أردوغان إن هجمات الجيش السوري شمال غربي البلاد تسبب في أزمة إنسانية كبرى، وتشكل تهديداً للأمن القومي التركي.

وتذكر بيان الرئاسة التركية أن أردوغان أبلغ بوتين بأن الهجمات انتهكت وقف إطلاق النار في إدلب، والحقت الضرر بالجهود الرامية إلى حل الصراع في سوريا. فيما أعلن الكرملين أن الرئيس الروسي ونظيره التركي اتفقا، على "تفعيل الجهود المشتركة" بشأن إدلب. ووفق الكرملين، فقد اتفق الرئيسان اللذان يتوقع أن يلتقيا في 16 سبتمبر المقبل، برفقة الرئيس الإيراني حسن روحاني، على "تفعيل الجهود المشتركة" بهدف التخلص من التهديد الإرهابي القادم من تلك المنطقة.

## القوات اللبنانية في مواجهة صفقات الغرف المغلقة



### تقاطع مصالح

التي لا تقتل بتعليم. وشدد واكيم على أن "ما حصل سببه وزير الخارجية جبران باسيل الذي يريد أكل الأخضر والباصيل واتفق هو والحريري على المحاصصة وكما قال وزير الأشغال يوسف فنيانوس، كلما اجتمع هذان الشخصان يكون هناك تقاسم لمحاصصات جديدة".

ومن جهته اعتبر وزير الشؤون الاجتماعية ريشار قيومجيان، أن "رئيس الحكومة سعد الحريري هو الذي أدخل باتفاق التعيينات في المجلس الدستوري". ويشكك حزب القوات كما الحزب التقدمي الاشتراكي الذي امتنع بدوره مما حصل في اجتماع مجلس الوزراء بأن يواجه ذات السيناريو في التعيينات المستقبلية وعددها 46 في وظائف الفئة الأولى، و230 في عضوية مجالس الإدارة في المؤسسات العامة.

وتتحدث أوساط قريبة من الحزب "الديمقراطي" و"تيار التوحيد" عن أن حصتها من التعيينات الرززية باتت وضموته، وأن التيار الوطني الحر وحزب الله يتسكان بعدم احتكار الحزب التقدمي الاشتراكي لتلك الحصص.

وترتكز التعيينات في لبنان على معيار المحاصصة الطائفية بغض النظر عن الكفاءة، وهذه أحد أبرز أوجه الفساد الذي يخترق لبنان. ويقول البعض إن النهج الذي يتبعه الحريري وتماميه في محطات عدة مع طلبات باسيل الإحصائية من شأنه أن يضعف المشروع السيادة في لبنان. ويلفت هؤلاء إلى أن رئيس الحكومة يبحث عن انتصارات ضيقة الألق، في المقابل فإنه يعزز قوة الخصوم وفي مقدمتهم حزب الله.

النيابي وعددهم خمسة، في مقابل دعم مرشحه من حصة الحكومة.

وسارع رئيس مجلس النواب إلى تبرير دعمه لمرشح التيار الوطني الحر بالقول في بيان صادر عن مكتبه الإعلامي الجمعة "بالفعل حصل اتفاق في المجلس النيابي عند انتخاب القسم الأول من أعضاء المجلس الدستوري على أن يكون الماروني الثاني من حصة القوات، وقبل جلسة مجلس الوزراء الأخيرة حاولت تنفيذ هذا الاتفاق العام فلم أستطع نظراً لتراجع الآخرين عنه، فطلعت من القوات اختيار مسيحي آخر، الأمر الذي لم يقدم عليه في مجلس الوزراء".

وكان لقاء جمع رئيس الحكومة سعد الحريري ووزير الخارجية جبران باسيل قبل ساعات من انعقاد جلسة مجلس الوزراء، الأمر الذي فهم منه أنه جرى اتفاق بين الطرفين على إقصاء مرشح القوات اللبنانية.

وتقول أوساط قريبة من القوات إن الحريري قبل بإغراءات باسيل وسط ترجيحات بأن تكون جرت صفقة بينهما تشمل كامل ملف التعيينات.

وقال عضو كتل "الجمهورية القوية" النائب عماد واكيم في تصريح يعكس خيبة أمل كبيرة خاصة من الحليف "لم نجد مؤمئذ بمن يريد بناء الدولة اللبنانية فعلاً، نحن من الذين يلتزمون ببناء الدولة بالأفعال لا بالأقوال".

ورجّح واكيم تعرض رئيس الحكومة لضغوط في تعيينات المجلس الدستوري لإلغاء القوات اللبنانية، معرباً عن أسفه لـ"الطعنات" وللوعود التي أخل بها والتي تم التوصل منها ولكن "الضربة

بيروت - تتفاعل قضية تعيين أعضاء المجلس الدستوري على الساحة السياسية اللبنانية، خاصة وأن الكثيرين يرونها مؤشراً على شكل المحاصصة التي ستمت في الوظائف من الفئة الأولى التي يتوقع انطلاق النظر فيها قريباً.

ومثل إقصاء مرشح حزب القوات اللبنانية المحامي سعيد مالك (ماروني) لفائدة مرشح التيار الوطني الحر المحامي إلياس عبيد، تكريماً لواقع إصرار وزير الخارجية جبران باسيل على تحجيم القوات والاستئثار بالتعيينات المخصصة للمسيحيين.



والاتفاق ما حصل أتى بتوافق مع رئيس الحكومة سعد الحريري وأيضاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، رغم أن هناك اتفاقاً مسبقاً على أن يتم تعيين مرشح القوات.

وجرى استكمال تعيين أعضاء المجلس الدستوري خلال جلسة مجلس الوزراء الخميس برئاسة رئيس الجمهورية ميشال عون، رغم أنه لم يكن مدرجاً (التعيين) على جدول أعمال المجلس.

واعتبر حزب القوات أن ما تعرض له خيانة وطمعاً في الظهر خاصة من طرف الحريري وبري حيث كان هناك اتفاق في يونيو يقضي بدعم "القوات" الأعضاء المرشحين للمجلس الدستوري عن المجلس

## الكنداكات يناضلن لتمثيل أفضل في العملية الانتقالية بالسودان

الإيجابي... ولكن في النهاية فإن النساء مؤهلات بما يكفي ليشكلن أغلبية في البرلمان والحكومة".



ويبدو أن تزايد الوعي بضعف تمثيل النساء في الفترة الانتقالية قد بدأ يؤدي تأثيره. وتؤكد رباح صادق "هكذا تقدم، ولكنه لا يرقى بعد لما تريده النساء. يجب الاستمرار في تمكين المرأة".

وتتفق سارة عبدالجليل، طبيبة الأطفال المقيمة في بريطانيا، مع الرأي القائل بأن تمثيل المرأة ضعيف. وتقول "عندما تقارن الشارع والاحتجاجات بالمؤسسات، يتضح لك الفارق". وتضيف سارة، وهي عضو في تجمع المهنيين السودانيين، أن الأحزاب لم تحظ ببقعة الشعب، مؤكدة على ضرورة النقاش لإيجاد سبل لدخول المرأة في مؤسسات البلاد. وقالت رباح صادق إن إشراك المرأة يصب في مصلحة البلاد. وأوضحت "المطالبة بإشراك المزيد من النساء ليست رمزية فحسب، والمسألة تتعدى مجرد المساواة وتجاوزها إلى فرص تحقيق النجاح في العملية الانتقالية".

الإعلان الدستوري الأسبوع الماضي في يوم سيسجله التاريخ، كانوا جميعاً من الرجال، قد تركت تأثيرها في الأيام الأخيرة.

وقد أثار رئيس الوزراء السوداني الجديد عبد الله حمدوك، الذي وصل إلى البلاد الأربعاء، هذه المسألة في أول مؤتمر صحافي له بعد تنصيبه. وقال حمدوك (61 عاماً) إنه يجب التركيز على مشاركة المرأة، مؤكداً أنها لعبت دوراً كبيراً في الثورة السودانية ومع ذلك وخلال المفاوضات والتوقيع على الإعلان الدستوري فقد كان الرجال فقط حاضرون، مضيفاً "يجب أن نصحّ ذلك".

وفي المقابل اعتبرت سماهر المبارك، المتحدثة باسم تجمع المهنيين السودانيين الذي لعب دوراً كبيراً في المظاهرات، أن ضعف تمثيل المرأة ليس مفاجئاً. وأضافت المبارك وهي صيدلانية في التاسعة والعشرين من العمر "المنظمات والأحزاب السياسية الناشطة في الفترة الانتقالية الآن موجودة منذ زمن، وقد أقصت المرأة". ولكنها قالت "أنا متفائلة جداً بأن هذا الأمر سيغير".

وستخصص للنساء 40 بالمائة على الأقل من مقاعد المجلس التشريعي الذي من المقرر تشكيله قريباً لقيادة البلاد إلى الانتخابات الديمقراطية في 2022.

وتقول المبارك إنه "في الأوضاع التي نعيشها الآن، نحتاج إلى نوع من التمييز

ورغم أن ابتسام السنهوري قادت وفد المعارضة للمفاوضات قبل الاتفاق السياسي التاريخي، إلا أن تمثيل النساء في مختلف اللجان التفاوضية كان ضعيفاً. ويبدو أن الصدمة التي تسببت بها حقيقة أن من وقعوا على

البمين الدستورية، ومن المقرر أن يقدّم البلاد خلال الفترة الانتقالية إلى الحكم المدني والتي مدتها 39 شهراً. ويشارك في المجلس ستة مدنيين من بينهم امرأتان، رغم أن واحدة فقط كانت مرشحة في البداية من قبل المعسكر الاحتجاجي.

كانت كبيرة جداً، حتى أنهن شجعت الرجال على المشاركة في المظاهرات. وأضافت "لقد صدمني ضعف تمثيل المرأة.. نريد أن نلعب دوراً في الحكومة المدنية مثلنا مثل الرجال". وأدى المجلس المدني العسكري الجديد المشترك الأربعاء



بصمة ثورية بللمسة أنثوية

الخرطوم - لم تأخذ المرأة السودانية بعد الموقع الذي تستحقه في المؤسسات الجديدة ببلادها، رغم المشاركة النسائية الكثيفة في المظاهرات والمفاوضات التي وضعت السودان على طريق الانتقال إلى حكم مدني.

وأثار التوقيع الأسبوع الماضي على الإعلان الدستوري الذي يحدد معالم الانتقال إلى الحكم المدني في البلاد، الابتهاج في أنحاء السودان، وقلب صفحة حكم دكتاتوري استمر 30 عاماً، وأنهى تسعة أشهر من الاحتجاجات الدموية. ولكن وأثناء حفل التوقيع الذي حضرته مجموعة من الشخصيات الأجنبية، برزت مسألة وهي أن المرأة السودانية التي تحدثت أثناء الحفل الذي امتد ثلاث ساعات كانت مقدمة الحفل.

وفي اليوم التالي قالت رباح صادق، الناشطة النسائية التي تقوم بحملة منذ فترة طويلة من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، "لقد كان ذلك المشهد بمقايبة الصغعة". وأضافت "العديد من النساء يتحدثن عن ذلك الآن، علينا أن نخير هذه المسألة".

وقامت بعض النساء اللاتي حضرن حفل التوقيع بمقاطعة المتحدثين للتعبير عن استيائهن الذي انتشر بسرعة في الشارع وعلى مواقع التواصل الاجتماعي. وتقول سارة علي أحمد الطالبة في الخرطوم "مشاركة المرأة في الثورة